

أخبار الخليج
٣٠ ديسمبر ١٩٩٥ م

في تصريحات هامة لوزير العمل:

معدلات نمو كبيرة في توظيف البحرينيين

الوزارة وظفت ٧٢٥١ بحرينيا هذا العام والبحرنة بالقطاع الخاص ترتفع إلى ٢٩,٣٪ التخطيط لادخال المزيد من عناصر التنظيم والاستقرار في سوق العمل

صرح السيد عبد النبي عبدالله الشعلة وزير العمل والشؤون الاجتماعية ان عدد البحرينيين الذين تم توظيفهم وادماجهم في مؤسسات القطاع الخاص خلال الثلاثة اشهر الأخيرة في الفترة من ٩/١ إلى ١١/٣٠ ١٩٩٥ قد بلغ ٢١٩٣ بحرينيا، وبذلك يصبح عدد البحرينيين الذين تم توظيفهم من خلال جهود وزارة العمل ٧٢٥١ بحرينيا منذ بداية هذا العام حتى نهاية شهر نوفمبر الماضي. الى جانب عدد كبير من البحرينيين الذين حصلوا على فرص عمل في مختلف مؤسسات القطاع الخاص نتيجة لجهودهم واتصالاتهم المباشرة.

القطاع الخاص في البلاد ان هذه الأرقام الدقيقة والمؤكد تشير بكل وضوح الى ان السياسات التي تبنتها وزارة العمل والاجراءات التي اتخذتها مؤخرا والمتعلقة بخطة احلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة يتم تنفيذها باساليب عملية وموضوعية وضمن معايير ومعطيات محددة تضمن عدم ارباك نشاط مؤسسات القطاع الخاص أو التأثير على مستوى أداء هذه المؤسسات أو المساس بالميزات التنافسية لها أو تعطيل احتياجاتها الى الكفاءات والخبرات الأجنبية التي لايزال يحتاجها النشاط الاقتصادي في البلاد، ويجري تطبيقها كذلك على أساس التعاون والتفهم والتفاهم وضمن أطر الحوار والاقتناع ومن خلال الاجتماعات المستمرة والمكثفة بممثلين عن كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية في البلاد.

وأضاف الشعلة ان الجهود الرامية الى ادماج العمالة الوطنية الباحثة عن عمل تعتمد في الأساس على خلق المزيد من فرص العمل الجديدة لابتداء البلاد وذلك من خلال

[البقية ص ٦]

كانت النسبة ٢٧,١٪ وهي أعلى نسبة زيادة سنوية تم تحقيقها حتى الآن. وقال وزير العمل والشؤون الاجتماعية ان هذه الزيادة قد أتت ضمن اتجاهات توسعية ومؤشرات لنمو سوق العمل في البلاد نتيجة للنمو الذي تشهده مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية فيها.

وأضاف ان نمو سوق العمل في البلاد لا يعكسه فقط ارتفاع نسبة البحرنة في مؤسسات القطاع الخاص، بل يعكسه أيضا ارتفاع عدد البحرينيين العاملين في هذه المؤسسات، حيث بلغ هذا العدد ١١٨,٦٦٧ بنهاية شهر نوفمبر الماضي مقارنة بـ ١١٦,٢٦٣ في شهر يناير من هذا العام، من ناحية أخرى فان نتائج الثلاثة اشهر الأخيرة تؤكد على ان هذا النمو لم يأت على حساب تقلص فرص العمل للخبرات والكفاءات الأجنبية التي لا تزال البلاد في حاجة اليها حتى الآن، حيث تؤكد سجلات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ان عدد الاجانب العاملين في مؤسسات القطاع الخاص المسجلة لديها قد ارتفع من ٨٤,٠٩١ بنهاية شهر اغسطس الماضي الى ٨٤,٢٠٧ بنهاية شهر نوفمبر الماضي.

وبهذا الخصوص قال وزير العمل والشؤون الاجتماعية مطمئنا مؤسسات

وأضاف وزير العمل والشؤون الاجتماعية ان سجلات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تؤكد ان نسبة العمالة البحرينية في مؤسسات القطاع الخاص قد ارتفعت الى ٢٩,٣٪ وهي تقترب بشكل مرض من النسبة المستهدفة بنهاية هذا العام والبالغة ٣٠٪ وقد سجلت هذه النسبة في نهاية نوفمبر الماضي ارتفاعا مقداره ٢,٢٪ مقارنة مع شهر يناير من هذا العام حيث



● عبد النبي الشعلة

في تصريحات هامة (بقية)

كما أكد السيد الوزير ان هذه النتائج المرضية لم يكن بالامكان تحقيقها لولا الدعم اللامحدود والمتابعة المستمرة من قبل القيادة الحكيمة لهذا البلد الطيب لسياسات واجراءات ادماج العمالة الوطنية في مختلف الأنشطة الاقتصادية في البلاد وخلق المزيد من فرص العمل للمواطنين.

اسم (الفري فيزا) حيث تؤكد احصائيات الادارة العامة للهجرة والجوازات ان عدد الذين غادروا البلاد في الفترة من ١/١/١٩٩٥ حتى نهاية شهر نوفمبر من هذا العام من الاجانب الذين دخلوا البلاد بتأشيرات عمل وغادروها بعد الغاء اقامتهم قد بلغ أكثر من ٧٨٠٠ شخص من مختلف الجنسيات، ويشكل المنتمون الى قطاع العمالة الاجنبية غير المرخصة الغالبية العظمى من هذا العدد، وأكد وزير العمل ان هذه النتيجة قد تم تحقيقها بفضل جهود جهاز المفتشين في وزارة العمل وبفضل التعاون والتنسيق القائم والمتزايد بين وزارة العمل والادارة العامة للهجرة والجوازات وبفضل تعاون مؤسسات القطاع الخاص. وأكد الوزير ان هذا التعاون والتنسيق سيتم تطويرهما وتوسيع رقعتيهما بهدف تحقيق المزيد من التنظيم والانضباط في سوق العمل.

وفي نهاية تصريحه أشاد وزير العمل والشئون الاجتماعية بتعاون مؤسسات القطاع الخاص في البلاد وتجاوبها مع خطط الوزارة واشتراكها المباشر في عملية البعثة وفي تحقيق هدف دمج العمالة الوطنية في أنشطة القطاع الخاص، كما أشاد الوزير وأثنى على مواقف العمالة الوطنية وعلى ما أبدته وتبديه من استعداد للانخراط في أنشطة القطاع الخاص واستعداد وادراك لأهمية التدريب والتأهيل وعلى الأداء المشرف للأيدي العاملة التي أثبتت وثبتت جدارتها وكفاءتها وتفانيها في العمل وانضباطها واستعدادها لتحمل المسؤولية وتادية واجبات العمل.

١٠٩ رخص في نفس الفترة لإنشاء مصانع ومؤسسات انتاجية منها ٥٩ مشروعا قد بادر بتنفيذها بالفعل والنمو الذي يشهده قطاع المال والمصارف في البلاد، بالإضافة الى العديد من المؤشرات الايجابية الأخرى.

وأضاف وزير العمل والشئون الاجتماعية ان خطوات وزارته الهادفة الى خلق المزيد من فرص العمل لأبناء البلاد وتوسيع سوق العمل بشكل عام انعكست بشكل واضح على عملية تنظيم سوق العمل وادخال المزيد من عناصر الاستقرار فيها والتقليص المتدرج لرقعة سوق العمل غير المنظمة أو غير المرخصة والتي يطلق عليها

مساهمة الوزارة في الجهود الرامية الى توسيع وتنمية الأنشطة الاقتصادية في البلاد والاستفادة من هذا التوسع واستغلاله كوعاء لاستيعاب هذه العمالة، ومما يؤكد ذلك ان ارتفاع نسبة العمالة الوطنية وازدياد عدد البحرينيين العاملين في مؤسسات القطاع الخاص جاء متزامنا ومرادفا للتوسع الذي تشهده مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية في البلاد، كما أضاف ان هذا التوسع يتضح من خلال عدة محاور ومؤشرات أهمها زيادة عدد السجلات التجارية في البلاد بواقع ٢٦٣٠ سجلا منذ شهر يناير حتى نهاية شهر نوفمبر من هذا العام وقيام وزارة النفط والصناعة باصدار